

## المجلس الوطني يقرر :

تنظيم مسيرات عمالية / كونفدرالية في كل الاتحادات المحلية  
والمراكز الكونفدرالية احتجاجا على التعامل الحكومي اللامسؤول

## بيان

إن المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، المجتمع يوم السبت 17 أبريل 2010 بالمقر المركزي بالبيضاء بعد استماعه لعرض المكتب التنفيذي الذي قدمه الأخ عبد القادر الزاير نائب الكاتب العام والذي وقف فيه بالخصوص على طبيعة الاختلالات ونوعية الأعطاب التي يعاني منها الوضع الوطني بفعل مسؤوليات الدولة، والعجز الموضوعي للحكومة في تدبير الشأن العام، وتملصها من الحوار الجاد والمسؤول، وانفرادها باتخاذ إجراءات لا تلبى الحدود الدنيا للمطالب المادية والاجتماعية للشغيلة المغربية. كما وقف العرض على تطورات قضيتنا الوطنية كمحدد وجودي وحضاري للمغرب، مبرزا قلق الطبقة العاملة تجاه الحرب الهمجية الإسرائيلية/ العنصرية على الشعب الفلسطيني والصمت المريب للأنظمة العربية، وما يقتضيه الوضع من تضامن ودعم للشعب الفلسطيني المقاوم.

وبعد تدخلات أعضاء المجلس الوطني التي حلت وناقشت الوضع الاجتماعي والاقتصادي وأغنت العرض من خلال ما يعرفه الوضع الاجتماعي من تدهور، وتدن للقدرة الشرائية بفعل الارتفاعات المهولة للأسعار وتجميد الأجور والتعويضات، وضعف وغياب الخدمات الاجتماعية الأساسية وخرق للحقوق النقابية. والتعامل الحكومي اللامسؤول في مواجهة هذه الأوضاع. وبعد وقوف المجلس الوطني على الاختلالات المجتمعية، والتملص الحكومي من التفاوض الجماعي الثلاثي المسؤول والمفضي إلى نتائج متوافق حولها.

## فإنه:

**أولاً :** يدعو الطبقة العاملة وعموم المواطنين إلى التعبئة لمواجهة كل المخططات التي تستهدف الوحدة الوطنية، ويؤكد على ضرورة تحصينها وتقوية الذات الوطنية للتصدي لمناورات ومؤامرات خصوم وحدتنا الترابية.

**ثانياً:** يدعو كافة الكونفدراليات والكونفدراليين، أجهزة وقواعد إلى التعبئة الاستثنائية بغاية جعل فاتح ماي 2010، محطة عمالية نضالية قوية للاحتجاج على الحرب الهمجية التي يشنها الكيان الصهيوني / العنصري وحلفاؤه في الغرب والشرق على الشعب الفلسطيني الأذل، والتتديد القوي بصمت الأنظمة العربية على ما يحدث في فلسطين من مجازر ترتكب في حق الشعب الفلسطيني.

**ثالثاً :** يحمل الحكومة مسؤولية ما آلت إليه أوضاع الطبقة العاملة من تدهور شامل، بفعل تجميد الأجور والتعويضات، والارتفاع المهول في أسعار المواد الأساسية، كما يحملها مسؤولية اعتماد منهجية الحوار المغشوش، وتجاهل المطالب العمالية المشروعة. ويؤكد أن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ستظل الإطار النقابي الوطني الديمقراطي المناضل والمدافع عن حقوق الشغيلة ومطالبها، والرافض لكل محاولات تهميش وتدجين الحركة النقابية المغربية.

**رابعاً:** يرفض مضمون الدراسة المقدمة من طرف مكتب الدراسات، فيما يتعلق بمشروع أنظمة التقاعد.

**خامساً:** يقرر تنظيم مسيرات كونفدرالية/عمالية في كل الاتحادات المحلية والمراكز الكونفدرالية، احتجاجاً على التعامل الحكومي اللامسؤول مع المطالب المادية والاجتماعية للأجراء، ويفوض للمكتب التنفيذي صلاحية تحديد التوقيت الذي سيعلن في خطاب المكتب التنفيذي يوم فاتح ماي 2010.

**المجلس الوطني**

**الدار البيضاء في 17 أبريل 2010**